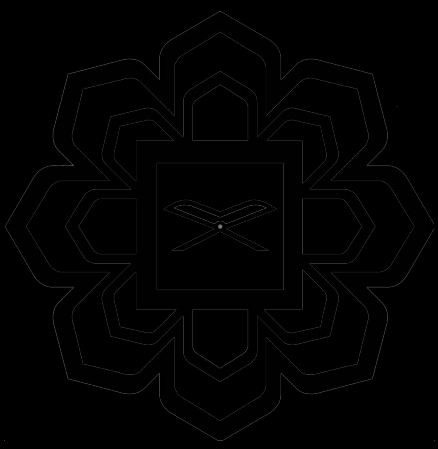

A-101

محمد عبد الرحمن بارکر
مانٹریال - کینیڈا
۱۱ مئی ۱۹۷۷ء مجلد

Sharḥ
Ḥikmatu-l-'Ayn

Najmu-l-Dīn 'A.-l.'O. al-Qazvīnī al-Kātibī
d. 675/1276
or 693/1294

The proper name of
This book is
Īzāḥu-l-Maqāṣid min Ḥikmati-l-'Ayn al-Qazvīnī
by Jamālud-Dīn Ḥasan al-Ḥillī
(GAL Cheq Āyatullāh al-'Allāma al-Ḥillī
II 208 29

53 leaves
29 lines per page
GAL. G1-466
SI-847

some leaves
restoration
nd.
9-10 century AH

GAL-GL-466

بسم الله الرحمن الرحيم ربّ تمّم بفضلك ۞ الحمد لله ذي العزّ الباهر والسلطان القاهر والاحسان الغامر والآلاء المتواتر العالم القادر الاوّل والآخر والباطن والظاهر ۞ احمده معترفا بما اولاه من المفاخر واسداه من المآثر معتقدا ان الحمد من اعظم الذخائر والصلوة على اشرف الاوائل والاواخر محمد المصطفى وعترته الاماجد الاكابر المؤيّدين في الموارد والمصادر المعصومين عن الكبائر والصغائر اما بعد فهذا كتاب ايضاح المقاصد من حكمة عين القواعد شرحت فيه اجلة شيخنا المعظم والامام الاعظم ملاذ الملّة والدين مدار المناظرين على بحر الكاتبي القزويني تغمّده الله بالغفران واسكنه منازل الرضوان ربيت فيه ما استبهم من مسايله واوضحت فيه عن وجوه دلايله واشرت اشارة خفيّة الى ما يتوجّه من الايرادات ويخطر من الاحتمالات معتمدا على واجب الوجود انّه خير موفّق ومعين قال الكتاب الاوّل في علم الآلهي اقول المراد بالعلم الآلهي ما يبحث فيه عن عوارض الوجود ولو احقه من غير اقتران بمادّة او عوارضها ۞ وقد جرت عادة القدماء بتاخيره في التعليم عن الطبعيات لكون النفس بدرك المحسوسات اوّلا تنتقل منه الى المعقولات واما المصنف دره فانه ابتدا بالمتقدم في نفس الامر اذ المجردات علل للمادّيات وان مبادي اكثر العلوم انما يتبيّن في هذا العلم وقدّم البحث عن الامور العامة لانها اعرف ولانها كالجزء من الخاصة وقدّم البحث عن الوجود لانه اعرفها ولزم البحث عن مسائله حقيقة واعلم ان في هذا البحث مسايل الاوّل في ان تصوّر الوجود والعدم بديهي هذا من المطالب خفيّة عن البرهان وقد استدلّ المتاخرون عليه بدلايل اعرضنا عنها وقد استدلّ المصنف هنا بما ذكره الامام وهو ان تصوّر وجود بديهي والوجود المطلق جزء منه وتصوّر جزء المتصوّر بالبديهة بديهي لانه سابق عليه والسابق على البديهي التصوّر اولى بان يكون بديهيا فتصوّر الوجود بديهي واعلم ان المطلوب اوضح من هذا الدليل بمراتب كما قال بتصوّر الكون في الاعيان وان خفيت عليه هذه المقدمات ۞ وان لقايل ان يقول انا اردت بتصوّر وجود الحكم بثبوت الوجود الخاص للماهيّة فهو مسلّم لكنه لا يقضي بداهة تصوّر الوجود المطلق لكن اطلاق التصوّر على التصديق غير متعارف وان اردت التصوّر الحقيقي فهو نفس محلّ النزاع لكن لمنع كون الوجود المطلق جزءا منه فانه ذكر انيابه بعد العلم

يكون مشتركا وقد نازع فيه جماعة **واعلم** ان الحكم بكون البديهي غير مكتسب لا ينافي الاستدلال على كون بعض التصورات بديهيا فان العلم بكون البديهي جايز ان يكون مكتسبا **الثانية** في ان الوجود مشترك **قال** وهو مشترك الى آخره **اقول** اختلف الناس هنا فالذي عليه الآمدي ان الوجود واحد مشترك بين الموجودات الممكنة والواجب لكنه متفاوت فيها بالشدة والضعف والاولوية والاولوية وعدمها فيكون مشككا واحتجوا على انه مشترك لفظا وان كل وجود نفس حقيقة ما هو عليه من غير ان يكون هناك امر مشترك وقد استدل الاولون بوجوه ذكر المصنف منها قوله **الاول** اذا اعتقدنا وجود ممكن جزمنا بوجود سببه فاذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب ثم اعتقدنا انه ممكن زال خصوصه كونه واجبا وحصل الشك اعتقاد خصوصية كونه ممكنا ونعتقد تارة انه جوهر ثم نزول اعتقاد خصوصية الجوهر ونعتقد كونه عرضا واعتقاد الوجود باق في جميع الاحوال فمن حيث ان يتجدد لنا اعتقاد جديد به فيكون الوجود مشتركا بين هذه الخصوصيات اذ لو كان نفسها لزال اعتقاده بزوال اعتقادها **الثاني** انا ننقسم الى الوجود والعدم وهذه قسمة حاصرة يشهد العقل بحصارها وانما يتم الحصر ان لو كان الوجود مشتركا ليقع في مقابلة العدم المشترك وجود مشترك لا وجود خاص ولو كان وجود كل شيء نفس حقيقته لم ينحصر القسمة الحاصرة فانا اذا قلنا زيد اما ان يكون موجودا او معدوما وكان وجود زيد مغايرا للوجود غيره وجب القسمة ذكر الموجودات باسرها ليتم الحصر بذكر جميع الاقسام **الثالث** انا نقسم الوجود الى الواجب والممكن ومورد القسمة مشترك بين الاقسام ولهذا قبل الانسان اما ان يكون تركيا او جماد رد العقل هذه لعدم شركة الانسان بين جميع الاقسام والعقل يقبل قولنا الموجود اما واجب او ممكن ولولا الشركة لما صحت القسمة **قال** والشرطية الاولى ممنوعة الى آخره **اقول** اعترض المصنف على هذه الوجوه بامور ضعيفة نقلها من اعتراضات الامام سوال الاول وتقرير الايراد الاول انا نمنع زوال اعتماد الوجود عند زوال اعتماد الخصوصيات لم لا يكون مشتركا والمانع منه وكل ان لو كان وجود كل موجود نفس حقيقته اما على تقدير ان يكون وجود كل شيء ممكن زايدا عليه ووجود واجب الوجود نفس حقيقته فلما ذاته غير عارض لغيره ولكون كل وجود محالا لغيره من الموجودات نفس الحقيقة ولا يجب زوال اعتماده عند زوال اعتماد معروضه

الخارجي فانه تتصور اشياء وتصور لها عوارض خاصة بها ثم تفرض زوال
تلك المعروضات مع بقاء العوارض في الذهن سلمنا الشرطية ولم لا يجوز ان
الوجود مشترك الزوال باعتبار وجود الخصوصيات لكن نمنع بطلان
التالي لامكان كون الاشتراك لفظيا فلا يلزم من زوال احدهما زوال
الخصوصيات وهذا الاعتراض وان كان صحيحا في نفسه الا ان ما ذكره في منع
الشرطية فلانا نريد في الملازمة بين انعدام زوال الوجود وعند زوال
انعدام الخصوصيات وبين انتفاء اشتراك الوجود الملازمة بين
زوال انعدام والصدق بالوجود زوالا واجبا او ممكنا اكثريا وعند
زوال انعدام الخصوصيات وبين انتفاء اشتراك الوجود لا بين زوال التصور
للوجود وعند انعدام الخصوصيات وبين انتفاء الاشتراك والمصنف
توهم الثاني فاورد عليه ما اورده وعلى ما قلناه لا يتأتى ايراده ح لان
عند زوال انعدام الخصوصيات يبقى التصديق بوجود الخصوصيه
الزايله واما ما ذكره من بطلان التالي ضعيف ايضا لان
نريد بزوال انعدام الوجود زوال معناه لا لفظه واللازم مذكور اذ
الحكم بوجود السبب عند وجود المسبب انما لحكم بثبوت
معنى الوجود للسبب لا بثبوت لفظه وتقرير الايراد على الوجه الثاني
انا نمنع عدم الحصر لم لا يكون الوجود مشتركا لانا اذا قسمنا الى الموجود والمعدوم
بوجوده وعدمه يكون القسمة الى المتقابلين اذ المقابل لعدم كل ما هيه
هو وجود ها الخاص وهذا ايضا ضعيف لان عدم الانحصار على تقدير
اختلاف الوجود ظاهر فانا اذا قلنا زيد اما ان يكون معدوما او يعدمه
او موجودا بوجوده طلب العقل بانى القسمة وهل ان يكون موجودا بوجود
عمرو او بوجود خالد وهكذا الى ان ينتهي العقل الى جميع الموجودات
ومنع ان يكون المقابل هو وجوده الخاص لجواز ان يكون وجود عمرو
عارضا لزيد فيكون ايضا مقابلا وان استفيد بدليل خارجي امتناع
عروض وجود الشئ لغيره لوقف العقل انا الحصر الا ان يحصل له ذكر الدليل
ولكن نمنع قطعا الحصر وان لوحظ معه ذكر الدليل ؛ وتقرير الايراد على
الوجه الثالث انا نقول مورد القسمة هو الوجود اللفظي والى هذا اشار
المصنف بقوله وعلم منه ضعف قال الشرطية الثالثة كما تقسم العين الباصرة
وينبوع الماء والذهب وهذا ايضا ضعيف لان القسمة هنا واردة

الى المعنى لان المراد بقولنا الموجود اما ان يكون واجبا او ممكنا ان نسبة
الوجود الى الماهية اما ان تكون واجبة او ممكنة ولا نريد به ان اطلاق
لفظ الوجود على الماهية اما ان يكون واجبا او ممكنا وهذه الاعتراضات
انما نشأت من عدم التحقيق في الاخذ بظواهر الالفاظ قال والاولى
ان يقال اقول لما ذكر الاعتراضات على وجوه القدماء التجأ الى
تغيير اللفظ ضنا منه ان الايرادات التي اوردها على لفظة الوجود لا يرد
على ما استعمله وتقريرها قال ان معنى الوجود هو الكون في الاعيان
وهذا معنى مشترك بين جميع الموجودات فيكون الوجود مشتركا واللازم
ان يمنع اشتراك معنى الكون في الاعيان لجواز ان يكون كون زيد
في الاعيان نفس حصوله بيد وكذا غيره فالاول الاعتبار وعلى ما تقدم
او يصير الدور ههنا نفس الدليل فانا منعنا اشتراك الكون لنفي
اشتراك الوجود ومن منع هنا يمنع هناك لانتفائها فالمعنى الثالثة
بان الوجود زايد على ماهيات الممكنات قال وهو ليس بنفس
الماهية الى آخره اقول القايلون بان الوجود ليس مشتركا ذهبوا
الى انه نفس حصول الموجود والاوايل ذهبوا الى ان كل وجود ممكن
زايد على ماهيته واما وجود واجب الوجود فانه نفس حصوله والمصنف
استدل على الحكم الاول بانطباق بعضه بوجوه اربعة ولما كان نقيض
متحملا لامرين احدهما كونه نفس الماهية والثاني كونه جزءا منها ذكر المصنف
وجهين دالين على ابطالها معا ووجهين اخرين دالين على كونه ليس
جزءا منها والاول ان الوجود لو كان نفس الماهية او جزءا منها لكان
تعقل كل ماهية ممكنة حين تعقل وجودها ان كان جزءا منها تصور
المجموع قبل تصور اجزائه لكن التالي باطل بالضرورة فانا قد نعقل المثلث
ونشكر في وجوده وقد اعترضناه في كتاب الاسرار وخلاصته عدم
انحاد الوسط الثاني ان الوجود لو كان نفس الماهية او جزءا منها لم يكن
انتفاؤه ايجابا معتبرا مما يصدق عليها والتالي باطل اما الملازمة
فمثله والشرطية ظاهرة فان نفس الماهية وجزءها ايضا يرتفعان بما يصدق عليها
وهو ضروري واما بيان بطلان التالي ان السواد من حيث هو هو قابل
للوجود والعدم لانه ممكن واذا اخذ السواد هو الوجود لم يكن قابلا
للوجود ولا للعدم والا كان الموجود قابلا للوجود آخر فيلزم تحصيل الحاصل

ولكان الشئ قابلا للعصمة فدلت على ان اخذ السواد من حيث هو مغاير
لاخذ موجود امكون الوجود زايدا عليه فقط قال ولانه لو كان داخلا
فيها اقول هذان الوجهان دالان على ان الوجود ليس جزءا ما تحته من
الوجودات وتقديم الاول ان الوجود من اعم الاعراض لا يوجد شئ
اعم منه فلو كان ذاتيا لما تحته لكان جنسا والوجود خواص الجنس فيه وهو
انه ذان اعم من كل الذاتيات والتالي ط والا لكانت الانواع المندرجة
تحته متمايزة بعضها موجودة لان الفصل علة للجنس وعلة الموجود
موجودة فيكون الجنس صادقا على الفصل ويكون الفصل نوعا مساويا
لغيره من الانواع المندرجة تحته في الوجود ويكون منتقلا الى فصل آخر
ويتسلسل وفيه نظر اذ لا يلزم من الصدق التقدم فجاز ان يكون الوجود
عارضا للفصل غير متقدم له وعلة الموجود موجودة لا على ان الوجود
داخل فيها بل على معنى اعتم وهو مطلق الصدق الشامل للمتقدم والعارض
الثاني ان الوجود لو كان جزءا مما تحته لافتقر واجب الوجود الى
فصل يميزه عن غيره من الانواع الداخلة تحت الجنس المشاركة اياها
في الدخول تحت مطلق الوجود والتالي ط والا لكان ممكنا فالمقدم مثله
وفيه نظر لان المدعى كون الوجود الممكن عارضا لكل ما هيه ممكنة غير مقوم
لها لا مطلق الوجود فتكيف يلزم تركب الواجب كان الواجب المصنف
قد نقل عن صدر الافاضل واستدل على كون الوجود مطلق غير مقوم
للماهية ولو اخذه كذا كان لقايل ان يقول جاز ان يكون الوجود مقوما
للممكنات دون الواجب فلا يتاتى الاستدلال والله اعلم الرابعة
في ان الوجود نفس حصة واجب الوجود قال وهو نفس حصة
واجب الوجود اقول اختلف الناس ههنا مقالات طايفة
ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته واخرون ذهبوا الى انه زايد عليها
والحق الاول لانه لو كان كذلك لكان اما زايدا عليها او داخلا
فيها والقسمان باطلان اما امتناع كونه داخلا فيها فظ والا لزم تركب
واجب الوجود فيكون ممكنا لافتقار كل مركب الى اجزايه فلا يكون
واجبا هذا خلف واما امتناع كونه زايدا عليها فلانه يكون صفة
عارضة للماهية فيكون ممكنا لافتقار كل صفة الى موصوفها واذا كان
الوجود ممكنا افتقر الى مؤثر يكون علة في حصة فعلة الوجود اما ان يكون

نفس